الأمم المتحدة
S/2006/956
مجلس الأمن
Distr.: General
11 December 2006
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الشرق الأوسط

مقدمة

١ - مع اقتراب فترة ولايتي من نهايتها، أود أن أستعرض الحالة في الشرق الأوسط. وبدلا من أن أعرض بإيجاز جميع التطورات التي طرأت في السنوات العشر الماضية، أود أن أركز على المحاولات التي بذلها المجتمع الدولي والأطراف في سبيل التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض للصراعات الطويلة الأمد والأليمة التي تعاني منها المنطقة.

٢ - واليوم، يواجه الشرق الأوسط آفاقا قاتمة، وهو أكثر تعقيدا وهشاشة وخطورة مما كان عليه منذ سنوات عديدة. فالصراعات المتنوعة التي لا تزال دون حل والمتزايد ترابطها في المنطقة تغذي وتتغذى في الوقت عينه من شعور متنام بالتباعد بين شعوب من معتقدات مختلفة، الأمر الذي ترتبت عليه آثار في جميع أنحاء العالم. وإجمالا، يشكل عدم الاستقرار السائد في الشرق الأوسط التحدي الإقليمي الأكبر للسلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يستدعي مواجهته بشكل أكثر شمولا مما سبق حتى الآن.

٣ - ولا يزال عدم التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي الدائر منذ أمد بعيد يشكل المصدر الرئيسي الذي يغذي الشعور بالإحباط ويسبب عدم الاستقرار في المنطقة. وقد شكل غياب هذه التسوية ملامح صراعات أخرى، نشبت بعده، وإن كانت لها حتما ديناميتها الخاصة بها. وقد تناولتُ عددا من هذه الصراعات في تقارير أخرى. إلا أنني مقتنع بأن السعي إلى تحقيق الاستقرار في العراق ولبنان وأماكن أخرى سيستفيد كثيرا من بذل جهد متضافر لتلبية التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين والسوريين واللبنانيين في تحقيق دولتي إسرائيل وفلسطين المستقلتين والآمنتين؛ وإنهاء احتلال الأرض العربية في الأرض الفلسطينية المحتلة ومرتفعات الجولان؛ والسلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط المشار إليه في قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) والعديد من القرارات الأخرى. لذا من الضروري اتّباع نهج إقليمي من أجل تسوية مختلف الأزمات والصراعات في الشرق

الأوسط اليوم، لأسباب ليس أقلها أن إحراز تقدم في كل من هذه المجالات يتوقف بقدر كبير على التقدم المحرز في المجالات الأخرى.

حقبة ما بعد أوسلو

٤ - عندما تسلمت مهامي كأمين عام في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، كان الإسرائيليون والفلسطينيون منخرطين في تنفيذ اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣ التي أدت إلى إنشاء السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤. وشهدت هذه الفترة مفاوضات مستمرة، وانسحابا إسرائيليا تدريجيا من بعض أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة وتنامي السلطة الفلسطينية. وبموجب اتفاقات أوسلو، قدم المجتمع الدولي الدعم إلى عملية تضمنت اتخاذ إجراءات تدريجية تهدف إلى بناء الثقة وإرساء أساس يمكن الانطلاق منه نحو تسوية جميع قضايا الوضع النهائي (القدس، واللاجئون، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات والتعاون مع البلدان المجاورة الأخرى).

٥ - وشكلت الفترة التي تلت عام ١٩٩٣ مباشرة عاما من الأمل والبدايات الجديدة. بيد أن تطورين قد استجدا وتبدّى منهما ضعف الإرادة السياسية لدى الطرفين وتدني مستوى الثقة بينهما. ففي الجانب الإسرائيلي، تواصل توسيع المستوطنات وترسخت السيطرة الإسرائيلية على الأرض والحدود وحركة الفلسطينيين، وترافقت مع ذلك عمليات إغلاق متكررة وواسعة النطاق وبعض عمليات القتل الموجهة. وفي الجانب الفلسطيني، برز دليل مبكر على أن هدف بناء مؤسسات قوية وشفافة لن يتحقق بسهولة. وكان هناك أيضا عجز عن التصدي بشكل مباشر وحازم لظاهرة المقاومة المسلحة التي بدأت تتخذ أكثر فأكثر شكل أعمال إرهابية. وأضعفت هاتان الظاهرتان، مجتمعتين، الركيزة الأساسية لتحقيق تسوية في الشرق الأوسط، وهي: إنهاء الاحتلال المستمر منذ عام ١٩٦٧ على أساس مبدأ ''الأرض مقابل السلام'' وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). وشكل اغتيال رئيس الوزراء إسحق رابين في عام ١٩٩٥ الذي اعترف بشكل واضح بأن بلوغ السلام لا يستلزم التفاوض مع الأصدقاء بل مع الأعداء، نكسة مأساوية لعملية السلام.

٦ - ولأسباب واضحة، ساد شعور لدى من صاغوا عملية أوسلو بأنه يستحيل تحديد أهداف نهائية يمكن أن ترقى إلى تهدئة هواجس الشعبين في ذلك الوقت، ما حمل على الاعتقاد بضرورة اتّباع نهج تدريجي. بيد أنه تبين، من فهم طبيعة الأحداث بعد وقوعها، أن هناك إشكالية تحيط بجوانب معينة من اتفاقات أوسلو. فقد اعتقد البعض أن التنفيذ الفعلي للخطوات المقرر اتخاذها من قبل الطرفين كان يفترض أن يكون متعاقبا لا متوازيا - أي أن إخفاق أحد الطرفين أو القيام بنشاط تخريبي يمكن، وغالبا ما تمكن من، أن يخرج العملية عن

مسارها. والمهم في الأمر هو عدم وجود آلية للرصد، سواء تعلق الأمر باتساع رقعة المستوطنات أو بالعنف. وبالإضافة إلى ذلك، كانت اتفاقات أوسلو تفتقر إلى هدف نهائي واضح المعالم كما أنها لم تحدد بوضوح ما سيكون عليه موقع كل من الطرفين عند انتهاء العملية. ونتيجة لذلك، تركت دون تحديد قضايا الوضع النهائي التي تعمق الخلاف بين الطرفين وأصبحت، كما كان يخشى الطرفان، أسيرة الواقع المستحدث على الأرض.

٧ - وقد أُحرزت بعض النجاحات، منها بروتوكول الخليل واتفاق واي ريفر. بيد أن مدى تآكل عملية أوسلو للسلام بدا جليا بشكل مؤلم مع فشل محادثات السلام في كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في أعقاب الزيارة الخلافية التي قام بها أرييل شارون إلى الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل في القدس الشرقية. فلم تتمكن السلطة الفلسطينية من لجم العنف ضد المدنيين الإسرائيليين أو من مواجهة المجموعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، ورغم الإنجازات الرئيسية في توفير الخدمات، لم تتمكن السلطة أيضا من تحقيق الإصلاح وتأسيس نظام حكم شفاف وخاضع للمساءلة، وشابَها الضعف من الداخل من جراء مزاعم واسعة الانتشار بوجود فساد. ولجأت إسرائيل، من جهتها، إلى البطش وعمليات القتل خارج نطاق القانون بشكل متزايد، وإعادة احتلال مناطق خاضعة للحكم الذاتي الفلسطيني، ووضع الرئيس الفلسطيني رهن الإقامة الجبرية في مقره لمدة سنتين. كما تواصل النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في وقت برز فيه وراج في الأوساط الشعبية مفهوما الانفرادية والانفصال. وبدأت إسرائيل تشييد الجدار الحاجز داخل الضفة الغربية الذي ابتعد كثيرا عن خط عام ١٩٦٧ واعتبرته محكمة العدل الدولية في فتوى صادرة عنها جدارا غير شرعي. وذكر تقرير ميتشل لعام ٢٠٠١ أن الأسباب الكامنة وراء الصراع تتمثل في التوقعات المتباينة التي ولّدتها عملية أوسلو وعدم اعتراف كل من الطرفين بمظالم الطرف الآخر، وهي تحديدا المهانة والمعاناة الناجمتان عن استمرار الاحتلال، والخوف الذي ينتاب الإسرائيليين من جراء استمرار العنف والإرهاب.

المجموعة الرباعية وعملية خريطة الطريق

٨ - انطلاقا من شعوري بالقلق إزاء هذه الاتجاهات الحادة، دعوت ممثلي الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية إلى التناقش في ما بيننا. وقد مهّد تشاورُنا هذا لإنشاء المجموعة الرباعية. وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، بدأت أنا وكل من حكومة إسبانيا، ممثلةً للرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، ووزير الخارجية كولين باول، ووزير الخارجية إيغور إيفانوف، مناقشاتنا لما بات يُعرف لاحقا بـ ”خريطة طريق مستندة إلى الأداء

لحل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قائم على وجود دولتين'' (S/2003/1529، المرفق)، أو بصيغة مختصرة، خريطة الطريق.

٩ – واستند إطار خريطة الطريق إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. واكتسبت العملية قوة دفع من تطورين هامين. أولهما هو التأييد الصريح الذي أعرب عنه مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠٠٢ في قراره ١٣٩٧ (٢٠٠٢) للحل القائم على وجود دولتين. والتطور الثاني هو اعتماد مجلس جامعة الدول العربية مبادرة السلام العربية، أو مبادرة ولي العهد السعودي آنئذ الأمير عبد الله، في بيروت في الشهر نفسه. وقد أكد أعضاء الجامعة في تلك المبادرة أن تحقيق سلام عادل وشامل هو خيارهم وهدفهم الاستراتيجيان، وطالبوا بانسحاب إسرائيلي كامل حتى حدود عام ١٩٦٧ وبـ ''حل عادل'' لمشكلة اللاجئين، ودعوا إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. وكان من المقرر أن يقدَم كل ذلك مقابل الاعتراف الكامل بإسرائيل. وبعد ذلك بشهرين، في ٢٤ حزيران/يونيه، ازداد رسوخ التزام المجتمع الدولي بالحل القائم على وجود دولتين بإعلان الرئيس بوش عن رؤياه لـ ''دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن'' وبقوله بعد ذلك ''إن هذا الأمر يعني انتهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، من خلال تسوية متفاوض بشأنها بين الطرفين على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، مع انسحاب إسرائيلي إلى حدود أمنة ومعترف بها''. ومنذ ذلك الوقت، تحدد هذه العناصر، هي وخريطة الطريق، رؤيانا المشتركة لإنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

١٠ – وحددت خريطة الطريق، التي عُرضت على الطرفين رسميا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، خطة من ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق تسوية نهائية وشاملة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، على أساس نهج نابع من الأهداف ومستند إلى الأداء. وكانت لدى أعضاء المجموعة الرباعية رؤيا واسعة مشتركة لنتائج عملية السلام، وكان الهدف من اجتماع صفات الشرعية والقوة السياسية والتأثير المالي في المجموعة هو توفير دفعة قوية لقيام الطرفين بالخطوات الهادفة إلى بلوغ هذا الهدف المشترك. وبالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن، استوحت المجموعة الرباعية رؤيتها من مبادرة السلام العربية.

١١ – وكانت الغاية من خريطة الطريق هي تنشيط عملية السلام عن طريق معالجة مواطن الضعف التي كان يُظن أنها موجودة في عملية أوسلو والحفاظ في الوقت نفسه على خطوطها السياسية العريضة. وقد حددت الخريطة المحصلة النهائية للعملية في وجود دولتين وانتهاء الاحتلال (دون اتخاذ موقف واضح، مع ذلك، بشأن حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية)؛ وأرست أسس عملية متوازية صارمة ومحددة بوضوح؛ وأضافت إطارا زمنيا محددا بدقة لكل

من مراحل العملية؛ ونصت تحديدا على إنشاء آلية رصد لتكون وسيلة للإنفاذ. وأيد الجانب الفلسطيني خريطة الطريق؛ وأبدى الجانب الإسرائيلي تحفظات هامة عليها.

١٢ - وفي المرحلة الأولى من خريطة الطريق، طُلب من الطرفين التعهد بخطوات أو التزامات أساسية معينة، وبتنفيذها، وهي: إنهاء الترويع والتحريض؛ وإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية وقوات الأمن التابعة لها؛ وتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية وتفكيك مواقع الاستيطان الأمامية؛ والكف عن جميع الأعمال التي تقوض الثقة. كما كان من المقرر أن تشكل المرحلة الثانية (حزيران/يونيه - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) مرحلة انتقالية تركز على بناء المؤسسات الفلسطينية، وهي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي أول لبدء عملية تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة وعملية سلام إقليمية شاملة. وفي المرحلة الثالثة (٢٠٠٤-٢٠٠٥) يؤيد مؤتمر دولي ثان الاتفاق على قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة وتبدأ عملية تفضي إلى تسوية قضايا الوضع النهائي. وتكتمل هذه المراحل لدى توصل الطرفين إلى اتفاق نهائي وشامل بشأن الوضع الدائم وإقامة الدول العربية علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل.

١٣ - وللأسف لا يزال يتعين الانتهاء من المرحلة الأولى، بل إن التطورات التي شهدها العام الماضي قللت إلى حد كبير من المكاسب التي سبق تحقيقها. وبغية المضي قُدما من جديد، يتعين علينا أن ندرس بصدق مصادر الإخفاق الماضي والحالي التي يجب على الطرفين والمجتمع الدولي أن يتشاطرا تحمل المسؤولية عنها.

١٤ - ولعل وجه القصور الأكبر لدي الفلسطينيين يكمن في عدم القيام بالمزيد لترسيخ الأمن الداخلي وعدم المواجهة المباشرة لاستخدام الإرهاب ضد المدنيين الإسرائيليين. فالرئيس عرفات لم يستخدم صلاحياته وشرعيته لإجراء إصلاح جدي للقطاع الأمني. ومؤخرا، وفي أعقاب الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، كان بإمكان السلطة الفلسطينية أن تغتنم تلك الفرصة لتأكيد سيطرتها على المجموعات المسلحة التي كانت آنئذ خارج منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة. وأسهم عدم مواجهة تلك المجموعات، حتى ضمن إطار وقف إطلاق النار المتفاوض بشأنه، في خلق الحالة التي نواجهها اليوم والتي تطلق فيها بشكل مستمر مجموعات مسلحة صواريخ من غزة إلى داخل إسرائيل. وعلاوة على ذلك، ومنذ انتخاب حماس، أصبحت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية مقطعة الأوصال حسب الاتجاهات السياسية وعاجزة عن احتواء العنف بين الفصائل أو وقف الهجمات ضد الإسرائيليين.

١٥ - ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن عدم رغبة أو قدرة السلطة الوطنية على إجراء إصلاح شامل للمؤسسات، والشعور العام باستشراء الفساد، هو السبب الرئيسي لافتقار القيادة إلى الدعم اللازم لإجراء الإصلاح الأمني، بل هو أحد العوامل التي أدت إلى انهيار عملية أوسلو وخريطة الطريق وهزيمة حركة فتح في الانتخابات التي أجريت مطلع هذا العام. كما أن العديد من المنافع المادية التي أثمرتها عملية السلام لم تبلغ سوى النخبة والمقربين من صانعي القرار السياسي، بدلا من عامة الشعب. ومع ذلك، فمن دون إحراز تقدم اجتماعي واقتصادي موسع لا يمكن إحراز تقدم سياسي قابل للاستمرار. وثمة عامل آخر هو عدم ثقة الجمهور الفلسطيني في العملية السياسية مع إسرائيل، وتضعضع إيمانه بأنه سيعيش يوما في ربوع دولة مستقلة وقابلة للبقاء.

١٦ - ودعت المرحلة الأولى من خريطة الطريق أيضاً الدول العربية إلى وقف جميع أشكال الدعم المقدم إلى المجموعات التي تمارس الإرهاب. وقد بذل العديد من البلدان العربية، وخاصة مصر والأردن، جهوداً حثيثة لبناء القدرات الأمنية للسلطة الفلسطينية. بيد أن أوجه القصور المتصلة بالأمن في السلطة الفلسطينية قد تفاقمت بسبب تدخل بعض الأطراف الإقليمية والعلاقات المتزايدة القوة التي تربط على ما يبدو بعض الجماعات المقاتلة بالجمهورية العربية السورية وإيران على وجه التحديد.

١٧ - وكثيراً ما كانت تنطوي الأنشطة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة على الاستخدام المفرط أو غير المتناسب للقوة مما تسبب في وقوع إصابات فادحة في صفوف المدنيين بالإضافة إلى إلحاق أضرار بالهياكل الأساسية والمؤسسات الفلسطينية. وبينما تملك إسرائيل حق الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب وأشكال العنف الأخرى، التي تضر أشد الضرر باحتمالات إحلال السلام، فإن الطرق التي اتبعتها إسرائيل للدفاع عن نفسها قد ألحقت بتلك الاحتمالات نصيبها من الضرر.

١٨ - بيد أن فشل إسرائيل الرئيسي يكمن في عدم إيقافها أنشطتها الاستيطانية، على الرغم من كون ذلك التزاماً واضحاً في إطار المرحلة الأولى من خريطة الطريق. ويمثل الاستمرار في بناء، بل وتوطيد، المستوطنات الإسرائيلية والهياكل الأساسية المتصلة بها على أرض محتلة السبب الرئيسي وراء انعدام الثقة وحالة الإحباط لدى المواطنين الفلسطينيين العاديين التي كثيراً ما يتم التعبير عنها من خلال شكل أو آخر من أشكال العنف.

١٩ - ففي الفترة التي شغلت فيها منصب الأمين العام، ارتفع عدد المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) من ١٤٠ ٠٠٠ إلى ٢٤٠ ٠٠٠ مستوطن. وارتفع عدد سكان المستوطنات في القدس الشرقية خلال هذه الفترة من

نحو ١٦٠ ٠٠٠ إلى نحو ١٩٠ ٠٠٠ مستوطن. وتشمل حالياً المنطقة التي تسيطر عليها المستوطنات رسمياً وفق القانون الإسرائيلي، نحو ٤٠ في المائة من مساحة الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية). وفي تطور إيجابي، سحبت الحكومة الإسرائيلية جميع المستوطنات من قطاع غزة وأربع مستوطنات من الضفة الغربية في آب/أغسطس ٢٠٠٥. بيد أن عدد سكان المستوطنات الجدد في الضفة الغربية فاق في العام الذي تلا عملية فك الارتباط هذه عدد المستوطنين الذين غادروا غزة بنحو ٣ ٠٠٠ مستوطن. بل إن الأرقام الرسمية الإسرائيلية تشير إلى أن عدد المستوطنين الذين كانوا يتخذون سكناً لهم في الأرض الفلسطينية المحتلة شهريا خلال عام ٢٠٠٥ كان يزيد على ١ ٠٠٠ مستوطن. ويبدو أن هذا المعدل لا يزال مستمرا. وبصورة كلية، زادت إسرائيل خلال العقد ونصف اللذين انقضيا منذ اتفاقات أوسلو، وجودها الفعلي في الضفة الغربية بأكثر من الضعف من خلال المستوطنات – وهي سياسة طبقت في ظل حكومات أحزاب العمل والليكود وكاديما. ولا يزال هذا الأمر يشكل العقبة الأكبر أمام إنشاء دولة فلسطينية تملك مقومات البقاء وتتمتع بالتواصل الجغرافي. وتماماً مثلما يشعر الإسرائيليون بالاستياء بسبب استمرار الإرهاب بعد اتفاق أوسلو وفك الارتباط الإسرائيلي مع غزة، فإن الفلسطينيين يشعرون بالاستياء عندما يرون أن احتمالات قيام دولة فلسطينية تملك مقومات الحياة تتلاشى ويشهدون ترسخ الاحتلال.

٢٠ – وكان استخدام العنف من الطرفين واستمرار النشاط الاستيطاني هما العاملين الرئيسيين وراء الفشل في تجاوز المرحلة الأولى من خريطة الطريق. بيد أن هناك عنصراً مهماً بالقدر نفسه وهو عدم رغبة المجموعة الرباعية في استخدام سلطتها لدفع الطرفين قدماً. ويتعين علينا أن نقر بأوجه الضعف التي نعاني منها نحن أنفسنا، كما أننا قد ترددنا كثيراً في التشديد على ذات العناصر التي يرجع إليها معظم السبب في تميُّز خريطة الطريق عن عملية أوسلو – أي العمل المتوازي والرصد والأهداف النهائية الواضحة. إذاً فمن غير المدهش أن نجد أنفسنا اليوم مجدداً أمام طريق مسدود.

٢١ – وخلال العام الماضي، أضيف إلى ما سبق عامل إشكالي جديد. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، شجعت المجموعة الرباعية السلطة الفلسطينية على أن تتخذ القرار بنفسها في ما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة. ولكن بعد فوز حماس في تلك الانتخابات التي أجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، واجه أعضاء المجموعة الرباعية معضلة. فحماس التي وافقت على الانضمام إلى العملية السياسية كانت في أحسن الأحوال متضاربة الرأي بشأن الحل المتمثل في قيام دولتين، وكانت، في أسوئها، رافضة لهذا الحل. وفي ضوء عدم التزام الحكومة الجديدة بالمبادئ التي وضعتها المجموعة الرباعية في ٣٠ كانون الثاني/يناير، فقد أفضت الالتزامات القانونية والأولويات السياسية لدى الجهات المانحة إلى

تحول بارز في التمويل المقدم إلى الفلسطينيين خلال العام الفائت. فعلى الرغم من أن التمويل قد ازداد فعلياً، فإن قنوات التمويل قد تحوّل مسارها بعيدا عن السلطة الفلسطينية. وقد كان هذا التحول، بالإضافة إلى رفض إسرائيل تسليم عائدات ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية التي تحصلها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية (وهو التزام بموجب الاتفاقات المبرمة في إطار أوسلو)، من أكبر الأسباب التي أدت إلى الصعوبات المالية الجمة التي تواجه السلطة الفلسطينية، وأسهمت في تردي أوضاع المؤسسات الفلسطينية.

٢٢ - ولم تبد الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس حتى الآن رد فعل إيجابيا تجاه دعوة المجتمع الدولي لها إلى إعادة النظر في موقفها والقبول بالمبادئ الأساسية لعملية السلام. وعلى الرغم من أن رئيس السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لا يزالان ملتزمين بمبادئ عملية السلام وأن حكومة السلطة الفلسطينية تزعم أنها لا تعارض قيام الرئيس عباس بالتفاوض مع إسرائيل (شريطة أن تعرض نتائج تلك المفاوضات على منظمة التحرير الفلسطينية بعد إصلاحها أو على المجلس التشريعي الفلسطيني للموافقة عليها أو أن يجرى استفتاء بشأنها)، فإن إسرائيل ترى أن النطاق المتاح له للتفاوض بشأن اتفاق وضع نهائي هو نطاق محدود نظراً لتباعد الآراء المتعلقة باتفاق من هذا القبيل بين الحكومة المنتخبة والمجلس التشريعي الفلسطيني من جهة ورئيس السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى. ولا يخدم الغموض المتواصل لدى الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس طموحات الشعب الفلسطيني. وفي الوقت ذاته، فإن حماس قادرة على الاستفادة من شعور واسع الانتشار لدى الفلسطينيين بأن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية السابقة لم تحققا سوى القليل من الإنجازات نتيجة تفاوضهما مع إسرائيل. ومما لا شك فيه أن الحوار بين الطرفين الفلسطينيين الرئيسيين وتوصلهما إلى حلول توفيقية يصب في مصلحة الشعب الفلسطيني أجمع.

الوضع الراهن

٢٣ - يبدو حتى وقت كتابة هذا التقرير أن الجهود المبذولة لتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية قد تعثرت. ولكن ثمة وقف لإطلاق النار هش ويشوبه القصور في غزة، وهناك إرهاصات مؤقتة تشير إلى إمكانية استئناف الحوار الفلسطيني - الإسرائيلي بالإضافة إلى إجراء حوار إقليمي أوسع نطاقاً. ويأتي وقف إطلاق النار في أعقاب فترة من الجمود السياسي ومن تصاعد العنف كانت لها عواقب وخيمة على المدنيين من الطرفين، إذ كان المسلحون الفلسطينيون يطلقون الصواريخ من غزة إلى داخل إسرائيل بينما كانت إسرائيل تنفذ عمليات عسكرية واسعة النطاق وعمليات اغتيال موجهة أوقعت عدة مئات من القتلى الفلسطينيين هذا العام، بمعدلات ازدادت على نحو بارز منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وتتواصل

المفاوضات برعاية مصرية من أجل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الذي أُسر آنذاك. وقد أعلن رئيس الوزراء أولمرت مؤخراً أنه سيفكر في إمكانية إجراء تبادل للأسرى يشمل ١ ٤٠٠ سجين فلسطيني بمن فيهم أعضاء في المجلس التشريعي ومسؤولون احتجزتهم إسرائيل بعد أسر العريف جلعاد شاليط. ويقدّر عدد الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل حالياً بنحو ٩ ٠٠٠ مُحتجز، وهي مسألة تثير القلق الشديد لدى السكان الفلسطينيين. لذا سيكون إطلاق سراح البعض منهم بالإضافة إلى إخلاء سبيل الجندي الإسرائيلي تطورا إيجابيا للغاية.

٢٤ - ولقد كنتُ دائما أستنكر إطلاق الصواريخ والتفجيرات الانتحارية التي يقوم بها الفلسطينيون كما أنني أقر تماماً بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. ولا أؤيد الإرهاب بأي شكل كان وأدينه بصورة قاطعة. بيد أنني أشدد بنفس القدر من الاقتناع على أن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها يجب أن يمارَس على نحو يتفق مع القانون الدولي. فالظاهرة المتكررة لوقوع إصابات فادحة بين المدنيين نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية هي أمر غير مقبول. واستخدام إسرائيل المفرط للقوة يزيد من حدة مشاعر الاستياء ويغذي أولئك الذين يشجعون على الكراهية سواء في المنطقة أو في أماكن أخرى.

٢٥ - وقد أدّى الجمود السياسي والوضع الأمني مجتمعين إلى تقويض الجهود التي بذلها جيمس وولفنسون بوصفه المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية. ففي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أي قبل عام واحد، تم إبرام الاتفاق المتعلق بالتنقل والعبور، بيد أن تطبيق هذا الاتفاق الذي يرمي إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية السلمية وتحسين الوضع في قطاع غزة كان محدوداً، إذ أبدت إسرائيل مخاوف أمنية في هذا الصدد: فعلى الرغم من نشر مراقبين من الاتحاد الأوروبي، لم يفتح معبر رفح بين غزة ومصر سوى لمدة ٥٨ في المائة من الساعات المقرر فتحه فيها خلال السنة الماضية ولمدة ٩ في المائة فقط من تلك الساعات منذ شهر حزيران/يونيه الفائت. وقد سمح للفلسطينيين هذا العام بتصدير ١٤ حمولة شاحنة من المنتجات الزراعية في المتوسط يومياً، وهو جزء صغير للغاية من مستويات التصدير الدنيا الضرورية للحيلولة دون مزيد من التدهور في الاقتصاد الفلسطيني ومزيد من المعاناة لدى السكان. ولم يسمح لأي عامل فلسطيني بعبور نقطة إيريز للعمل في إسرائيل منذ آذار/مارس ٢٠٠٦ ولم يبلغ عن حدوث أي تقدم على صعيد مرور قوافل الحافلات أو الشاحنات بين غزة والضفة الغربية. وبالمثل، لم يبلّغ عن أي تقدم على صعيد الخطط الرامية إلى بناء ميناء غزة ومطارها. وبعد انقضاء سنة على توقيع الاتفاق، لم تقدم حكومة إسرائيل حتى الآن خطتها الهادفة إلى تقليص تدابير الإغلاق الداخلية المفروضة في الضفة الغربية. بل لقد ارتفع إجمالي عدد الحواجز من ٤٠٠ حاجز قبل عام واحد إلى ٥٤٢ حاجزاً اليوم، مما يزيد من الخناق المفروض على الفلسطينيين الساعين لعيش حياة يومية طبيعية.

٢٦ - وبالنظر إلى تعقيد الوضع وإلى مستويات التوتر المرتفعة المتواصلة وإلى التدهور الحاد في مستويات معيشة الفلسطينيين منذ عام ٢٠٠٠، ما انفك حضور الأمم المتحدة في الميدان يمثل عنصراً بالغ الأهمية. إذ تؤدي عمليات حفظ السلام التي تنفذها الأمم المتحدة في المنطقة - هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) - دوراً حاسماً في المساعدة على الحفاظ على الأمن في المنطقة. وتوفر الأمم المتحدة مساعدات ضخمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني في المنطقة بأسرها.

٢٧ - وتشكّل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مورداً رئيسياً يوفر من خلاله المجتمع الدولي الدعم لنحو ٤,٣ مليون لاجئ فلسطيني في المنطقة. فقد قامت الوكالة على مدار ٥٦ عاماً بمد هؤلاء اللاجئين بالخدمات الأساسية وساعدت في رفع مستواهم التعليمي والصحي حتى أضحى من أعلى المستويات في المنطقة. وبفضل الاستثمارات التي قامت بها الأونروا لبناء مهارات اللاجئين وتمكينهم من الاعتماد على الذات، استطاع العديد منهم من العمل بمهن منتجة في مجتمعاتهم والبلدان المضيفة لهم في الخليج العربي والغرب. وتمثل الوكالة ترياقاً أساسياً للفقر والحرمان اللذين يرافقان الصراعات والاحتلال. وإني ألاحظ بقلق أن الوكالة لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل وأن العجز في ميزانيتها لهذه السنة الذي يفوق مبلغ ١٠٠ مليون دولار هو أكبر عجز تشهده على الإطلاق.

٢٨ - ويتواجد مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الميدان منذ عام ١٩٩٤ بغية تعزيز مشاركة منظومة الأمم المتحدة خلال العملية الانتقالية ولتوطيد التعاون المشترك بين الوكالات. وقد قمتُ في عام ١٩٩٩ بموجب إذن من الجمعية العامة وبعد إعلام مجلس الأمن بذلك، بتعيين المنسق الخاص ممثلاً شخصياً لي لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية، وكذلك كي يُجري مناقشات مع الأطراف المعنية ومع المجتمع الدولي بشأن جميع المسائل ذات الصلة بعملية السلام. وفي عام ٢٠٠٦، أدخلت تعزيزات إضافية على مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة من خلال تعيين نائب للمنسق الخاص لكي يعمل منسقا للأنشطة الإنسانية ومنسقا مقيما، وذلك لتعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بسياسة المساعدات والمسائل التنفيذية المشتركة. ويستفيد هذا التعيين كذلك من العمل الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية منذ عام ٢٠٠٣، وهو عمل زاد إلى حد كبير من وضوح الصورة لدينا إزاء المشاكل الإنسانية التي تسببها القيود المفروضة على التنقل والعبور والجدار والنشاط الاستيطاني.

٢٩ - وإني أشعر بالفخر إزاء ما يضطلع به زملائي في الأمم المتحدة من عمل لمساعدة الفلسطينيين ومن تعاون مع جميع الأطراف لتحقيق السلام الدائم. بيد أنني ألاحظ ببعض الأسف أن دور الأمم المتحدة كمقدم مساعدات ازداد أهمية بالنسبة للفلسطينيين خلال السنة الفائتة، نظراً لتردي الظروف المعيشية بشكل حاد وتوقف أجزاء من السلطة الفلسطينية عن العمل تقريباً. وقد اتضحت على نحو كبير بالنسبة لي أيضاً أهمية استخدامي لمساعيّ الحميدة للمساعدة في حل الأزمات ولاقتراح حلول ممكنة طوال مدة عملي كأمين عام، وليس أقلها خلال الأزمة اللبنانية هذا الصيف.

لبنان

٣٠ - أبرزت الفترة التي شغلتُ فيها منصب الأمين العام الدور الخاص الذي استحدثته الأمم المتحدة في لبنان، وهو دور ازداد حجمه بصورة كبيرة خلال العامين المنصرمين. ويدل انخراطنا في العمل على التزام المنظمة الراسخ بتحقيق استقرار لبنان ووحدته وسيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، سحبت إسرائيل ما تبقى لها من قوات في جنوب لبنان بعد احتلال دام أكثر من ٢٠ سنة تنفيذاً لالتزاماتها بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وبفضل المساعي الحميدة التي بذلتها والاتصالات الدبلوماسية المكوكية المكثفة، تم رسم خط انسحاب يعرف بالخط الأزرق قبلته إسرائيل ولبنان وتعهدا باحترامه (على الرغم من أن لبنان أبدى تحفظات في ما يتعلق بتطابق الخط في المنطقة المعروفة بمزارع شبعا). وقد أيد مجلس الأمن الموقف الذي اتخذته في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/459) الذي حدد الخط الفاصل لتأكيد الانسحاب الإسرائيلي وذكر أن ''اعتماد هذا الخط، تحقيقا لغرض عملي هو تأكيد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان امتثالا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، لا يخل بأي اتفاق حدود معترف به دوليا قد يود لبنان والجمهورية العربية السورية أن يبرماه في المستقبل''. وقد أيد مجلس الأمن منذ ذلك الحين الخط الأزرق مراراً وتكراراً ودعا الطرفين إلى احترامه.

٣١ - وكانت الفترة التي تلت الانسحاب الإسرائيلي مباشرة حافلة بالآمال بالنسبة للبنان في ظل الوعود بإعادة إعمار الجنوب. وتلت هذه الفترة إعادة إعمار العاصمة بيروت وتجدد الاستثمارات في البلد وعودة جزء لا يستهان به من المهاجرين اللبنانيين من الخارج. ولكن، وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وبداية الصراع الواسع النطاق والمدمر في الصيف الماضي بين حزب الله وإسرائيل، شهد الخط الأزرق تبادل إطلاق نار متقطعاً ومحدوداً في منطقة مزارع شبعا وفي غيرها من المناطق وفترات من الهدوء المشوب بالتوتر، كما شهد فترات من الصراع المكثف وسقوط قتلى من الجانبين. ومما دعا إلى القلق بصورة خاصة قيام

حزب الله بأسر وقتل ثلاثة جنود إسرائيليين في منطقة مزارع شبعا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ لم يسلم رفاقهم حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وأسره في تموز/يوليه ٢٠٠٦ جنديين لا يزالان للأسف في الأسر ويشكل إطلاق سراحهما أمراً ضرورياً للغاية.

٣٢ - وأفضى هذا الحدث الأخير إلى صراع مأساوي تطلب وقفه وقتاً طويلاً جدا. فقد أدّت عمليات الاجتياح البري الإسرائيلية لجنوب لبنان وقصف إسرائيل أجزاء واسعة من البلد إلى مقتل ما يقدر بنحو ٢٠٠ ١ مواطن لبناني وجرح أكثر من ٠٠٠ ٤ آخرين، ومقتل أربعة مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة وتشريد نحو مليون شخص داخلياً وتدمير جزء كبير من الهياكل الأساسية في البلد. وقُتل ما يربو عن ١٤٠ إسرائيلياً ٤٣ منهم من المدنيين وجُرح أكثر من ١٠٠ آخرين، سقط الكثير منهم إثر الهجمات التي شنها حزب الله على المراكز السكنية في شمال إسرائيل باستخدام صواريخ حصلت عليها الحركة أو زودت بها دون موافقة الحكومة اللبنانية. ومن بين مصادر التوتر الأخرى ورود معلومات عن إمدادات بالأسلحة إلى حزب الله بالإضافة إلى مواصلة الطيران الإسرائيلي التحليق فوق الأراضي اللبنانية منتهكاً بذلك سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، ومخالفاً للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد وفّر القرار الأخير الذي تم التفاوض عليه بعناء شديد واعتماده بعد شهر كامل من بدء أعمال القتال، الإطار لجهود بذلتها الأمم المتحدة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار تدعمه اليونيفيل بعد تعزيزها. بيد أن الغرض من قوة اليونيفيل الموسعة هذه كان لتهيئة الوقت لإحراز تقدم على المسار السياسي داخل لبنان وكذلك بين لبنان وجيرانه، وليس أن تحل القوة محل إحراز هذا التقدم.

٣٣ - وتظهر السنتان العاصفتان الأخيرتان في تاريخ لبنان مواطن الضعف التي تُعرض الدولة اللبنانية للتأثر بالنفوذ الخارجي والانقسامات السياسية الداخلية على السواء، والتي يمكن أن تفجر صراعات قديمة وجديدة. وكانت مشاركة الأمم المتحدة على مدار تلك الفترة كبيرة. وعلى الساحة الداخلية، بدا للكثيرين في لبنان أن تمديد ولاية الرئيس لحود مؤشر على بداية ظهور انقسام سياسي بين من عارضوا صراحة وجود الجمهورية العربية السورية في لبنان ودورها فيه وبين من بدوا وكأنهم يسيرون على نهج موال لسوريا. وجاء صدور قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) متماشيا مع التزام المجلس بدعم سيادة لبنان ووحدة أراضيه، وهو القرار الذي أدى، بعد خمس سنوات من الانسحاب الإسرائيلي، إلى انسحاب سوريا من لبنان في ربيع عام ٢٠٠٥. وأعقب صدور القرار اغتيال رفيق الحريري، رئيس الوزراء السابق، و ٢٢ شخصا آخر في بيروت في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وتابع مجلس الأمن التطورات منذ ذلك الحين، ومن بينها الاغتيالات الأخرى ومحاولات الاغتيال التي تعرضت لها فيما بعد شخصيات سياسية وشخصيات هامة أخرى من العاملين في وسائط

الإعلام اللبنانية. وطلب إلى الأمم المتحدة إنشاء لجنة التحقيق المستقلة الدولية، كما طلب إليها في الآونة الأخيرة أن تتفق مع السلطات اللبنانية على النظام الأساسي للمحكمة الخاصة للبنان لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم.

٣٤ - وأبلغت في رسالتي المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/923)، عن آخر ما أُحرز من تقدم وعن التحديات المتبقية المتصلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأكتفي هنا بالتنويه بإنجاز تاريخي هو نشر الجيش اللبناني في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني وعلى امتداد الخط الأزرق وبالدور الحاسم الذي تنهض به الآن اليونيفيل بعد توسيعها في مساعدة الجيش اللبناني على ضمان خلو المنطقة ''من المسلحين والعتاد والأسلحة عدا ما هو تابع لحكومة لبنان واليونيفيل''. وأنوه أيضا بالإنجاز الهام المتمثل في إنشاء فرقة العمل البحرية التابعة لليونيفيل لمساعدة البحرية اللبنانية على تأمين مياهها الإقليمية. ومع هذا، فإنني أقر تماما بجوانب القصور التي تعتري أنشطة حفظ السلام وأشدد على أهمية ضمان السياق السياسي الصحيح الذي يمكن أن تشتد فيه إلى أقصى حد فعالية هذه الأنشطة. وتظهر الفترة التالية للانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان حتى اندلاع القتال في صيف عام ٢٠٠٦ حدود قدرات اليونيفيل على الرصد وحفظ السلام، ولا سيما عندما تعمل في بيئة سياسية صعبة وبولاية وموارد محدودة. وكان حشد حزب الله للأسلحة خلال هذه الفترة من دواعي القلق المستمرة وكذلك الأنباء التي تفيد باحتمال استمراره في حشدها.

٣٥ - ومما يقلقني بشدة في الوقت الراهن التوقعات المتعلقة باستقرار لبنان واستقلاله. وتظهر الأزمة السياسية الخطيرة التي يمر بها الآن ضرورة مواصلة العمل على مساعدته. فما زال لبنان أسيرا لتاريخه الحافل بالصعاب. ومنذ نهاية الحرب الأهلية وتوقيع اتفاق الطائف في عام ١٩٨٩، ظل لبنان يمر بمرحلة تحول سياسي لم يقدر لها الاكتمال ولم يشهد تقدما آخر ينأى به عن النزعة الطائفية الغريزية. ويتحمل اللبنانيون أنفسهم، ولا سيما في الوقت الراهن، قسطا كبيرا من المسؤولية عن ضمان عدم انزلاق بلدهم أكثر إلى هاوية التوتر وإيجاد طريق إلى الأمام قائم على درجة من التوافق الوطني في الآراء حول القضايا الأساسية. ويساورني في هذا الشأن إحساس بخيبة الأمل لأن مختلف جولات المحادثات الرفيعة المستوى التي بدأت بالحوار الوطني في شباط/فبراير ٢٠٠٦، لم تؤد إلى اتفاق بين القادة اللبنانيين. وأشير أيضا إلى أنه على الرغم من اتفاق الطائف ومن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار الحوار بشأن مسألة الأسلحة الفلسطينية خارج المخيمات ومستويات المعيشة، لم يحرز تقدم يذكر في تنفيذ هذه القرارات حتى الآن. وعلاوة على ذلك، فإنني أواصل الدعوة إلى إيجاد آلية تعالج مسألة نزع سلاح حزب الله، إما باستئناف الحوار الوطني أو داخل مؤسسات

الدولة القائمة. وحدوث تقدم فعلي في هذه المسائل وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) هو أحد المبادئ اللازمة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأمد.

٣٦ - وتقع على الأطراف الخارجية أيضا، ولا سيما في داخل المنطقة، مسؤولية عن النهوض بدور إيجابي في تأمين استقرار لبنان واستقلاله وسيادته وسلامته الإقليمية. وللجمهورية العربية السورية وإيران بخاصة نفوذ كبير على أطراف لبنانية، وأتوقع منهما ممارسة نفوذهما على نحو بناء. وللجمهورية العربية السورية أيضا دور في تمكين لبنان من تأكيد سيادته على نحو تام بالموافقة على تعيين خط الحدود المشتركة بين البلدين وبالوفاء بما تعهدت به شفاهة بإقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع لبنان.

٣٧ - وبالنظر إلى تاريخ لبنان، وربما أيضا بسبب صغر مساحته وجغرافيته، كان لبنان دوما مرتبطا ارتباطا لا انفكاك منه بقوى أشد منه بأسا، سواء من جيرانه المباشرين أو من قوى استعمارية أو إقليمية. وتكوينه المتباين من حيث الثقافات والأديان كان على السواء موطنا للقوة، بالنظر إلى سماته الفريدة في المنطقة، ومصدرا للضعف، بما سمح به من استغلال هذا التباين لإثارة الصراعات. وإنني أحذر من أنه مثلما تؤثر المنطقة على لبنان، فإن انعدام الاستقرار في لبنان وترديه إلى الأيام الحالكة التي شهدها في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، يمكن أن يؤثر تأثيرا يزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة ككل.

مرتفعات الجولان

٣٨ - لم يحدث أي تحرك خلال فترة ولايتي صوب تسليم مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل إلى الجمهورية العربية السورية مقابل تحقيق السلام بين الجمهورية العربية السورية وإسرائيل. وقد أصابني الإحساس بخيبة الأمل لأن المحاولة الجادة الأخيرة التي بذلتها الولايات المتحدة للتفاوض حول حل هذه المسألة القائمة منذ أمد طويل قد باءت بالفشل في عام ٢٠٠٠.

٣٩ - ويعيش حوالي ٠٠٠ ٢٠ مستوطن إسرائيلي في مرتفعات الجولان إلى جانب السكان العرب البالغ عددهم حوالي ٤٠٠ ١٨ نسمة. ومرتفعات الجولان مدمجة تماما في الأنظمة الإسرائيلية القانونية والإدارية والمتعلقة بتقديم الخدمات الاجتماعية. والسكان العرب بوجه عام غير قادرين على السفر إلى الجمهورية العربية السورية لزيارة أفراد أسرهم، وعانوا على مر الزمن من قيود متزايدة على استخدام الأراضي بسبب قيود التنظيم العمراني الإسرائيلية. ولكن السكان العرب لا يعانون من التردي الهائل في حالة الأمن ولا من الحرمان الاقتصادي ولا من القيود على التنقل، وهي الجوانب التي تمثل سمات الحياة في الأرض الفلسطينية المحتلة. و لم يتعرض الإسرائيليون، من جانبهم، لعنف يذكر من هذه المنطقة. ومع

هذا، فلا يجب أن يكون هذا مدعاة لتهاون المجتمع الدولي إزاء ضرورة حل هذه المشكلة – بل إن التقاعس عن تحقيق هذا لمجرد أن الحالة على الأرض هادئة يبعث برسالة خاطئة تماما.

٤٠ – وعلى غرار الحال مع معاهدتي السلام المبرمتين بين إسرائيل ومصر في عام ١٩٧٩ وبين إسرائيل والأردن في عام ١٩٩٤، يجب مواصلة السعي إلى تحقيق تسوية عن طريق التفاوض بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية استنادا إلى القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وما دام مبدأ الأرض مقابل السلام الذي يمثل أساس هذين القرارين غير مطبق بين هذين البلدين، فلا يمكن تحقيق سلام شامل في المنطقة. وما زالت إسرائيل وبعض البلدان الأخرى ترى في الجمهورية العربية السورية سندا للجماعات المتشددة في لبنان وفي الأرض الفلسطينية المحتلة التي تسعى إلى شن هجمات على إسرائيل. أما الجمهورية العربية السورية، فهي تشير من جانبها إلى تصريحات الحكومة الإسرائيلية التي تعلن مرتفعات الجولان جزءا لا يتجزأ من إسرائيل. وقد رفضت إسرائيل مؤخرا فكرة استئناف المفاوضات مع الجمهورية العربية السورية، رغم تصريحات الرئيس الأسد التي أثارت هذا التوقع. ومن الواضح أن على الجانبين أن يفكرا من جديد في النهج الذي يتبعانه بشأن هذه المسألة الحيوية التي ترتبط ارتباطا عضويا جدا بالتقدم على المسارات الأخرى لعملية السلام في الشرق الأوسط.

ملاحظات

٤١ – إنني أعي، باعتباري الأمين العام، المسؤولية الهائلة الملقاة على عاتق الأمم المتحدة للمساهمة في حل الصراع العربي الإسرائيلي. وأدرك تماما الصعوبات المقترنة بالقيام بذلك، وبعضها نابع من استقطاب أعضاء المنظمة حول الصراع وما ينجم عن ذلك من تباين في مواقف الأجهزة الرئيسية والحكومية الدولية المختلفة. ويرى أحد الطرفين أنه مستهدف وحده بنقد جائر بينما يرى الآخر أن المنظمة عاجزة عن ضمان التقيد بقراراتها. وتوجيه اتهامات الكيل بمكيالين من كلا الجانبين من الأمور المعتادة، ولكل منهما بعض العذر.

٤٢ – والرأي عندي أنه ريثما تقرن الدول الأعضاء ما تعرب عنه من مشاعر القلق بجهد منسق لتمكين الأمم المتحدة من أن تصنع تغييرا استراتيجيا، سيتجه السعي، حسب قناعتي، إلى محافل أخرى لكي تضمن مشاركة فعالة متعددة الأطراف لمعالجة الصراع. ويجسد هذا الاقتناع إنشاء المجموعة الرباعية واشتراكي فيها.

٤٣ – ومما يؤسف له مع هذا أن أعرب، وأنا أترك منصبي، عن قلقي من أن الانقسامات التي كثيرا ما شلت قدرة الأمم المتحدة نفسها باتت تعرقل الآن أيضا بصورة متزايدة قدرة المجموعة الرباعية (وشركائها الإقليميين) على النهوض بالدور النافع الذي كان من الممكن

أن تؤديه لو عملت بعزم وثبات. ومن ثم، نجد أنفسنا في مفترق للطرق تحاصرنا فيه مشاعر متزايدة بالإحباط – في المنطقة وفي المجتمع الدولي ككل على السواء – إزاء المحدودية المؤسفة لفعالية المجموعة الرباعية التي يواكبها ما يبدو أنه انعدام لأية آلية بديلة في الوقت الحاضر. ولما كنت على اقتناع بأن الحل لن يتأتى في نهاية المطاف إلا بمفاوضات مباشرة بين الأطراف تيسرها وتدعمها مشاركة فعالة متعددة الأطراف، فإنني أشعر بقلق شديد إزاء هذا الأمر الذي أحث الدول الأعضاء على أن تتدبره. والملاحظات التالية معدّة لكي تشير إلى الطريق صوب تحقيق المزيد من فعالية الدور المتعدد الأطراف.

٤٤ – إن المجموعة الرباعية لا تزال لها أهميتها في هذا السياق لأنها تجمع بين الشرعية والقوة السياسية والنفوذ الاقتصادي. وفيما يتعلق بخريطة الطريق، فإنها مازالت النقطة المرجعية التي ينبغي أن يتمحور حولها أي مسعى يرمي إلى تنشيط الجهود السياسية على المسار الإسرائيلي – الفلسطيني. وما زالت هي الوثيقة الوحيدة على مدار السنوات الأخيرة التي قبلتها – وإن كان بتحفظات كبيرة من جانب إسرائيل – القيادتان الفلسطينية والإسرائيلية على السواء، والدول العربية وقَبِلها مجلس الأمن. وقد أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي من جديد مؤخرا أنه يرى العودة إلى خريطة الطريق سبيلا إلى المضي قدما والرئيس الفلسطيني ملتزم بها. ومع هذا يجب استدراك جوانب القصور التي تشوبها على وجه الاستعجال لكي تكون مجدية.

٤٥ – ومن المهم لاستعادة الإحساس بالثقة في الجدوى العملية لخريطة الطريق أن يتعاون رعاتها، أي أعضاء المجموعة الرباعية، على تهيئة الأجواء اللازمة لتنشيط عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. ويجب على المجموعة الرباعية أيضا أن تجد السبيل إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مشاوراتها مع الشركاء الإقليميين ذوي الصلة بالاستناد إلى مبادرة السلام العربية والروح البناءة التي عُقد في ظلها الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. كما ينبغي للمجموعة الرباعية أن تشرك الأطراف بصورة مباشرة في مداولاتها كما أعلنت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٤٦ – ومن ثم، ينبغي في إطار إعادة تنشيط الدور الإشرافي للمجموعة الرباعية أن تتاح الإمكانية للنظر من جديد في خريطة الطريق بهدف إعادة صياغة أهدافها الأساسية ومبادئها ووجهتها النهائية؛ وتحديد الإجراءات ذات الأولوية التي ستتخذ في مجال الأمن وعلى الساحات الاقتصادية والإنسانية والمتعلقة ببناء المؤسسات؛ ومعالجة المسائل السياسية والمفاوضات السياسية؛ وتحديث جدولها الزمني. وينبغي للمجموعة الرباعية أن تنظر في ضرورة إضفاء المزيد من الوضوح من البداية على بارامترات المحصلة النهائية. وعليها أيضا أن

تعالج صراحة افتراض التوازي والرصد الذي تنطلق منه خريطة الطريق: فمن الصعب أن نعزز التقدم في مسيرتنا إلى الأمام دون رصد مستقل على الأرض يتسم بالجدية والمنهجية.

٤٧ - ويتعين على المجموعة الرباعية أيضا، للحفاظ على جدواها، الانفتاح على الأفكار والمبادرات الجديدة من داخل المنطقة وخارجها، والمقدمة من الأطراف الفاعلة من الدول وغير الدول على حد سواء. كما أن عليها أن ترتفع إلى مستوى المسؤولية التي أنيطت بها والمتمثلة في الإشراف على هذه العملية وذلك عن طريق اتباع أسلوب عمل منهجي منصف يقوم على الاستباق لا على رد الفعل، ويكفل الاتساق فيما يصدر عنها تجاه الأطراف.

٤٨ - وهناك أيضا عدد من المسائل التي أعتقد أن على المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي تناولها. فسياسيا نحن في حاجة إلى سياسة للتصدي بأجدى السبل الممكنة للمعضلة التي أوجدتها حماس بغية كبح جماح الاتجاه المتزايد نحو تفكيك المجتمع الفلسطيني، وذلك بتجديد الدعم للمؤسسات الفلسطينية وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الاتفاق بين الفصائل الفلسطينية على مبادئ أساسية لعملية السلام، وإقناع إسرائيل بالامتناع عن أي سياسات من شأنها الإضرار بالمؤسسات أو حرمان الفلسطينيين من القادة المنتخبين ديمقراطيا وبالتالي من القادة الشرعيين. ويجب أن نسلم بأن تأجيل التوصل إلى تسوية قد أوقع خسائر على الصعيدين الاجتماعي والسياسي؛ وأن التيارات المناوئة لمبدأ الحل القائم على وجود دولتين الذي كان يتمتع من قبل بقبول واسع قد أصبحت أكثر إقناعا. ويجب النظر إلى تحقيق توافق آراء داخلي بين الفلسطينيين مرة أخرى حول الحل القائم على وجود دولتين على أنه مسيرة متعددة المحطات وليس محطة واحدة، مسيرة ينبغي تشجيعها ورعايتها. وسيتحقق ذلك بشكل أسرع كثيرا إذا بذلت جهود جدية بين الأطراف ومن جانب المجتمع الدولي لتنشيط العملية السياسية.

٤٩ - وبالمثل، يحتاج المجتمع الدولي إلى التوصل إلى استجابة بنَّاءة للتحدي الذي تطرحه الخيارات الديمقراطية التي تعتمدها شعوب المنطقة. فمهما كان رأي البعض بشأن النتائج الفعلية، ما من شك في أن الانتخابات التشريعية التي أتت بحماس إلى السلطة في شهر كانون الثاني/يناير الماضي اتسمت بقدر عال من الشفافية والحرية والنزاهة بمقاييس معظم بلدان العالم العربي. وتأييد التطلعات الديمقراطية لشعوب المنطقة هو أمر لا بد للمجتمع الدولي من بذل المزيد من الجهود لمساندته. وعلى الأحزاب الفائزة من جانبها، حتى الأحزاب الراديكالية منها، أن تقر بأن السلطة تقترن بها مسؤوليات تشمل القبول بضرورة احترام شرعية وحقوق الآخرين كذلك وبأن القرارات والاتفاقات السابقة التي توصلت إليها الحكومات التي انتخبوا

لتولي أمورها لا يمكن التغاضي عنها أو تنحيتها جانبا دون أن تترتب على ذلك عواقب ذات شأن.

٥٠ - وتتمثل إحدى الأولويات العاجلة في العمل على استحداث سبل جديدة لحماية المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين وفقا لما اقتُرح في مجلس الأمن وعلى النحو الذي أشارت إليه أخيرا الجمعية العامة: فعملية الرصد التي تنص عليها خريطة الطريق يمكن أن تساعد في كفالة قدر أكبر بكثير من المساءلة. وليس بوسع المجتمع الدولي رعاية عملية تتسامح مع انتهاك جميع الأطراف بشكل سافر لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وقد تبين لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في زيارة قامت بها في الآونة الأخيرة إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، أن انتهاكات حقوق الإنسان منهجية ومزمنة وواسعة الانتشار. وإنني أتفق معها في أن سيادة القانون ينبغي ألا تكون مرهونة بتحقيق السلام. وأوافق أيضا على أن هناك حاجة ماسة لإيجاد آليات لحماية المدنيين، وآمل أن تُولى خيارات من قبيل نشر مراقبين دوليين المزيد من الدراسة، على أن يحظى ذلك بتأييد قوي من المجموعة الرباعية ومجلس الأمن.

٥١ - وإنني أحث المجموعة الرباعية والمجلس على استكشاف إمكانية القيام في إطار دولي بتعزيز وقف إطلاق النار الحالي في غزة. وعلى غرار ما حدث في لبنان في وقت سابق من هذا العام، فإن بارامترات الإطار السياسي للتوصل إلى حل دائم واضحة، إلا أن الإرادة السياسية اللازمة للمضي به قدما ليست كافية. ولوقف أعمال العنف الحالية وإفساح مجال للمفاوضات، لا بد من دور دولي أقوى. وقد يشمل هذا الدور العناصر التالية:

(أ) تعزيز وقف إطلاق النار الحالي في غزة عن طريق العمل مع الطرفين لتحديد بارامتراته وقواعده؛

(ب) العمل على توسيع وقف إطلاق النار ليشمل الضفة الغربية؛

(ج) تشجيع إجراء محادثات غير مشروطة ومفتوحة بين رئيس وزراء إسرائيل ورئيس السلطة الفلسطينية؛

(د) العمل مع الطرفين للحصول على موافقتهما على نشر مراقبين دوليين لرصد وقف إطلاق النار؛

(هـ) العمل مع الطرفين على إنشاء آلية لحماية المدنيين؛

(و) الرصد المستمر للإجراءات التي يقوم بها الطرفان لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات القائمة وكفالة التصرف بشكل منهجي بناء على نتائج هذا الرصد؛

(ز) كفالة تحديث الإطار السياسي للمفاوضات وتمتعه بالمصداقية، بما في ذلك وضع بارامترات واضحة لتسوية مسائل الوضع النهائي، حتى تكون الأهداف النهائية للعملية بادية للعيان أمام المعنيين كافة.

٥٢ - وفي هذا الصدد، أحث أعضاء مجلس الأمن والمجموعة الرباعية على النظر في خيارات مجدية يقبلها الطرفان حيث إنني مقتنع بأنه لا غنى عن دور نشط ومنهجي يقوم به طرف ثالث. وقد دأبت إسرائيل على الارتياب من أدوار من هذا القبيل. غير أن سجل الأحداث يشهد بأن الوجود الدولي في الميدان كان ملمحا أساسيا من ملامح كل ترتيبات التعايش تقريبا التي تم التوصل إليها بين إسرائيل وخصومها. فالحدود الإسرائيلية - السورية لم تكن لتتسم بالاستقرار لولا وجود حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. والحالة في الخليل، على ما هي عليه من توتر وخطر، كان يمكن أن تكون أسوأ حالا لولا الوجود الدولي المؤقت في الخليل. ولم يكن لعملية فك الارتباط التام من غزة أن تكتمل لولا تقدم الاتحاد الأوروبي للاضطلاع برصد معبر رفح. والحرب التي اشتعلت عام ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله كان من شأنها على الأرجح الاندلاع في وقت أبكر بكثير وأن تكون أشد تفجرا لولا وجود اليونيفيل. ولم يكن لها أن تضع أوزارها دون وجود اليونيفيل المعاد تشكيلها لتقديم المساعدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي يخدم تنفيذه الكامل مصالح كافة الدول في المنطقة. وفي السنوات التي أمضيتُها في منصب الأمين العام، لاحظت وعيا إسرائيليا متزايدا بأن دور الطرف الثالث في الميدان يمكن أن يخدم المصالح الإسرائيلية والعربية على السواء. وكما أن هناك مصلحة مشتركة في تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين، ينبغي أن يكون هناك وعي مشترك بأن ذلك لن يتحقق بغير دور ميداني أقوى يقوم به طرف ثالث.

٥٣ - ولا بد كذلك من مواجهة التحدي الذي تمثله كيفية اتباع نهج إقليمي شامل إزاء الصراع. فإننا في نهاية المطاف نتناول الصراع العربي الإسرائيلي لا الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين فحسب. وثمة حاجة إلى تناول المنطقة وشواغلها على نحو واف حيث أن السلام في نهاية الأمر سيكون بين إسرائيل وجيرانها، وإن كان ينبغي ألا يكون التقدم في مسار ما مرهونا بإحراز تقدم في مسار آخر. وأود أن أذكّر الجمهورية العربية السورية بأن عليها أن تعتمد سياسات تبرهن على التزامها بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، لا سيما مع بلدان الجوار المباشر. وبالمثل، أذكّر إسرائيل بأن السلام الشامل في المنطقة لا يمكن تحقيقه إلا بإعادة مرتفعات الجولان إلى الجمهورية العربية السورية.

٥٤ - وإنني ألاحظ أن الكثيرين اقترحوا إمكانية عقد مؤتمر دولي على غرار المؤتمر الذي عُقد في مدريد في عام ١٩٩١، وذلك حتى يتسنى تناول الأبعاد الإقليمية الشاملة للصراع. ولا بد الآن من دراسة هذه الفكرة مرة أخرى. فإعادة إحياء المسار الإقليمي لعملية السلام، وهو عنصر أصيل من عناصر خريطة الطريق، أمر يهم الجميع. وعلينا أن نعمل للتأكد من أن الظروف مواتية وأن دعائم بناء الثقة ونجاح المفاوضات قد أرسيت من خلال مبادرات مجدية.

٥٥ - وإنني، إذ أترك منصبي، يساورني في قرارة نفسي أسف عميق لعدم تحقق السلام في الشرق الأوسط. وإن الحاجة إلى أن يمد المجتمع الدولي يده إلى الأطراف الرئيسية والتوصل معها في نهاية المطاف إلى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط الأساسية، وهي تسوية بتنا نعلم علم اليقين خطوطها العامة التي لا مفر منها، أصبحت أشد إلحاحا اليوم عما كانت عليه منذ ١٠ سنوات.